

بعض الكتب من طبعه ومن يقرأها فليكن قلبه  
مغنياً كبيراً وما يظن كتابه إلا أن يكون  
الكتاب

# المعجم

١٢١٥

بعض عبادي الذين يسمون القبول فينبون أحسن  
أو تلك الذين هم أهدوا وقتهم أو لو الألبان

قال عليه الصلاة والسلام : ان للاسلام سوى و ه دنوا ه كتاب الطريق

مصر ٢٩ ذي الحجة ١٢٣١ هـ ق ١٠ الحريف الثالث ١٢٩١ هـ ش ٢٩ نوفمبر ١٩١٢

## فَتَاوَى الْمُبْتَلِينَ

افتتحنا هذا الباب لاجابة اسئلة المشركين خاصة ، اذ لا يصح الناس طاعة واشترط على السائل ان يبين  
باسمه ولقبه وبلده وجماله (وظيفته) وله من ذلك ان يرزق الى اسمه بالحروف ان شاءه وانما ذكر الاسئلة  
التي رجع غالباً ورعاقد مناسخ السبب كمناسبة الناس الى بيان موضوعه وورعا سببنا غير مشرك لئلا نضل هذا وان  
منه من سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم تذكره كان لنا غير منه من لا نغفاله

﴿ انا عربي وليس العرب مني ﴾

( ص ٤١ ) من صاحب الامضاء بمصر

مولاي السيد الامام منشى النار فتح الله به المسلمين

اما بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته فاتنا نلتبس كتابه جواباً على

سؤالا هذا في النار الاغمر لكشف الغمة عن محبة الحديث المسؤل عنه وجماله

السؤال: قرأتني جريدة القيد اليهودية كتاب تهديد جاهل من بعض الترك يتم

فيه العرب جاء فيه حديث «أنا عربي وليس العرب مني» فهل من سند صحيح لهذا الحديث بهذه الرواية أم برواية أخرى؟ وإذا صح أفلا يكون النبي (ص) قد تبرأ من عموم العرب وهم قومه وهو منهم؟ وما سبب ذلك إذا صح؟

ثم اتنا نسمع بشيوع هذا الحديث في أمة الترك حتى إن كل من خدم في العسكرية «الجهادية» سمعه منهم بروايات منها «أنا عربي وليس الأعراب مني» ومنها «أنا عربي وليس أعرب مني» فأية الروايات أصح؟ أفيدونا لازلنا ملجأ لحل الفواض

(ج) لا يصح شيء من ألفاظ هذا الحديث بل هو موضوع تخلق على النبي صلى الله عليه وسلم. وأنا لم أسمعه من أحد إلا من بعض أفراد عسكر بلدنا الذين حضروا حرب البلقان الأولى وحرب الروسية للدولة وغيرهم ممن أدوا الخدمة العسكرية مع أمثالهم من الترك. نقل النساء هؤلاء أن بعض أفراد الترك كانوا يحتقرونهم ويقولون لهم: إن الله قد ذم العرب في القرآن العظيم الشأن بقوله (الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله) وإن النبي (ص) قال فيهم «أنا عربي وليس العرب مني» فمن هؤلاء من كان يتعجب من هذه الأقوال ولا يدري ما يقول كالأميين. ومنهم بعض الأذكياء الذين يقرءون القرآن كانوا يحميون عن الآية بما يتأباه من قوله تعالى في سورتها - التوبة (ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما يفتق قريبات عند الله وصلوات الرسول) فيفهم من مجموع الآيتين أن تلك في كافي الأعراب ومنافقيهم، وهذه في مؤمنهم الصادقين الصالحين، وإن للدع والذم فيها ليس الجنس. ولكن لم أسمع من أحد ولا عن أحد منهم أنه أجاب بأن الأعراب هم سكان البادية خاصة والواحد أعرابي، وإن علة كون كفارهم ومنافقيهم أشد كفراً ونفاقاً من أمثالهم في الحضر هي جفوة البداوة وقسوتها وحشوتها كما هو معروف عند جميع الأمم، وإن التعرب أي سكنى البادية كان محرماً على المؤمنين بيد الهجرة لوجوب ملازمة النبي (ص) ونصرتة

وأما الحديث فلم يكن أحد من أولئك المواتم يعلم أن بعض الناس قد كذب على الرسول (ص) ونسب إليه أحاديث لم يروها عنه أحد من قلة حديثه منها ما له معنى صحيح ومنها ما مناه باطل كلفظه. وهذا القسم منه ما لا يعرف بطلان مناهه إلا العلماء، ومنه ما هو بشيبي يعرف بطلانه كل من شم رائحة الإسلام كقول أولئك السفهاء من الترك إنه (ص) قال «أنا عربي وليس العرب مني» إذ لا معنى لهذا النبي إلا التبرؤ من قومه

العرب . وليس الغريب أن يحفظ هذا بعض المتعلمين المنفرحين الذين أفسدت السياسة عليهم دينهم فكان من عصبيتهم الجنسية التركية بنص العرب ، ولكن العجيب الغريب وصول هذه الفسدة الى عوامهم الذين نسمون ان أكثرهم باق على فطرته الإسلامية بحسب العرب تدينا لانهم قوم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم .  
وقد سمعت من بعض من شهد هذه المحاورات انهم كانوا يجيئون عن الحديث بأن أصله « أنا عربي وليس أعرب مني » وأنهم روه محرراً . ولا أدري أهذا شيء كان سمعه من أجداب مثل هذا الجواب ؟ أم ظن أن أصله ما ذكر فصاحبه بظنه ؟  
واني أورد هنا بعض الأحاديث الواردة في مناقب العرب إماماً للصحة على أولئك المنافقين من الترك وتبيناً لاختواتنا المؤمنات الصادقات منهم ومن غيرهم . فيها قوله ( ص ) « أحبوا العرب لثلاث : لاني عربي والقرآن عربي وكلام أهل الجنة عربي » رواه الطبراني والحاكم والبيهقي وكذا الهيثمي ووضع السيوطي بجانبه في الجامع الصغير علامة الصحة . ومنها « ان الله تعالى اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم » رواه مسلم في صحيحه والترمذي عن واثلة . ولفظ الترمذي « ان الله اصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قريشاً » الخ فهذا الحديث الصحيح يدل مع قوله تعالى ( ان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ) ان العرب بني اسماعيل هم صفوة اصفياء الله من البشر كما هم وصفوتهم قريش وصفوة قريش بنو هاشم ، فهم لب الباب ، وخاتم الرسل عليه أفضل الصلاة والسلام وصفوتهم فهو سيد ولد آدم على الاطلاق ، فكيف يتبرأ من قومه الذين اصطفاهم الله تعالى واصطفاهم منهم ؟ ومن عساه يستبدل بهم في عرف أولئك المنافقين ؟ وقد روى الحاكم هذا المعنى من حديث ابن عمر بلفظ آخر وهو : « ان الله اختار من آدم العرب واختار من العرب مضر ومن مضر قريشاً واختار من قريش بني هاشم ، واختارني من بني هاشم ، فأنا خيار من خيار ، فمن أحب العرب فبحبي أحبهم ، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم » وروى أيضاً من حديث أنس مرفوعاً « حب العرب ايمان وبغضهم نفاق » وسند هذا ضعيف يؤيده ويقويه سائر الأحاديث في الباب مما تقدم وما هو في مناه حديث « لا يبغض العرب الا منافق » رواه عبد الله بن الامام احمد في زوائده عن علي كرم الله وجهه ، وحديث « لا يبغض العرب مؤمن » رواه الطبراني عن ابن عمر ، وحديث « من

أحب العرب فهو حي حقا « رواه أبو الشيخ عن ابن عباس .  
فهذه الأحاديث تدل على أن هؤلاء الذين عرفوا بفض العرب كما هم من المنافقين  
المنضين لله تعالى ولرسوله ( ص ) وقد اشتهر عن بعض أهل الجراحة منهم النصرح  
بفض الإسلام ، والنيل من مقام خاتم الرسل عليه أفضل الصلاة والسلام ، والطمع  
في الخلفاء وسائر الصحابة الكرام ، وهم يتعمدون إذلال العرب وإهانتهم انتقاما من  
الإسلام ، ولا غرو فني حديث جابر عند أبي يعلى بسند صحيح « إذا ذك العرب  
ذك الإسلام » اللهم اعز الإسلام واعز العرب ، اللهم وأعز من أعز العرب . وأذل  
من أذلهم الى يوم القيامة

### ﴿ تحويل مصلحة الأوقاف العمومية بمصر الى نظارة ﴾

الأوقاف العمومية هي المحبوبة على المصالح الإسلامية العامة كالساجد والمدارس  
والتكايا أو عمل البر والخير مطلقا أو مقيدا . ومنها أوقاف الحرمين الشريفين والجامع  
الأزهر . فيها ما وقف على ذلك ابتداء ومنها ما آل صرفه الى بعض هذه المصالح بينه  
أو مطلقا ، كأوقاف الملوك التي لا تراعى شروطها والأوقاف التي جهات شروطها أو  
تقدر صرفها فيها . وقد كانت هذه الأوقاف قبل النظام الجديد الذي أوجده ( محمد  
علي الكبير ) في مصر تابعة لحال حكومتها في الفوضى والاختلال والاضياح ، ثم أدخلت  
في سلك النظام حتى جعلت نظارة من نظارات الحكومة قبل الاحتلال الانكليزي . ثم  
جعلت مصلحة مستقلة ناظرها الشرعي هو الحاكم العام للبلاد ( الخديو ) وهو يوكل عنه  
مديرا يتولى الأعمال الإدارية العامة ، وأُنشئ إليها كثير من الأوقاف الخصوصية الثقة  
بضبطها . وما يفاط بالفاضي الشرعي من تلك الأعمال كالأذن بالاستبدال وتولية النظارة  
وعزلهم يرجع فيه الى قاضي مصر . وقد ترقى هذه المصلحة بالتدريج وكثر دخلها ،  
وعمر كثير من مبانيها وأرضها . ولكن الناس يتقدمون إدارتها وديوانها بأشد مما يتقدمون  
به نظارات الحكومة ومصالحها ، وكان الخاضعون منهم يتنون أن يكون نظامها أتم من  
نظام تلك النظارات والمصالح وأرتقاءها أكل لتكون حجة على اقتدار المصري على  
الأعمال العامة بدون مراقبة الأجنبي وسيطارته ، حتى لا يكون للمخيلين وجه للعرض  
لها ووضعها تحت سيطرتهم

حدثني شيخنا الامام في سنة ١٣١٦ عند حدوث مسألة إصلاح الحاكم

الشرعية انه كان قال للأمر منذ سنين : ان في يد مولانا ( وفي الاصل اقدينا ) ثلاث مصالح لا بد الانكيز اليها أيديهم الآن لانها دينية ، اذا أصلحتها فهي بها المسلمين وهي الاوقاف والازهر والمحاكم الشرعية . فهذه الكلمة المسجلة في المنار منذ سنين تدل على ان أهل الرأي من المسلمين كانوا يخافون من أوائل العهد بالاحتلال أن تقضي سيطرته الى الدين يجعل معاهد العبادة والتعليم الديني والتأين به وبالوظائف الدينية تحت سيطرة غير المسلمين ، وكذلك ربيع الاوقاف الاسلامية المحبوسة على مصالح المسلمين ، فلا يبقى المسلمين استقلال ما حق في أمر دينهم ، فاذا يكون لهم من الاستقلال في أمر دينهم ؟

ولما جاء هذا الخوف ما يلمونه من تصرف بعض الاوربيين في مستعمراتهم الاسلامية كتصرف فرنسا في اوقاف الجزائر وتونس وفي جعلها المساجد والتعليم الديني تحت سيطرتها ، وذلك أشد ما يضرها الى مسلمي تلك البلاد وإلى جميع المستعبرين من مسلمي الارض . ولكن الانكيز أوسع من الفرنسيين صدرا ، وأكبر أناة وروية وصبرا ، وأعلم بداراة شعور الأمم وأدق خبرا ، وأدري بمسالك التدرج في إحكام النفوذ والسلطة وأصح فكرا . وبهذه الزايات التي نبهوا فيها ، وبما في مصر من الاستعداد الطبيعي لامران في أرضها وأهلها وحكومتها ، وبثقل الأوربيين فيها وما لهم فيها من الامتيازات والاملاك والديون - بهذا كله امكن لهم ( أي للانكيز ) أن يملكوا في في ادارتها والسيطرة على حكومتها سلسكا لطيفا لم تضر الامة بثقل وطأته ، ولا بأنها فقدت شيئا كان لها قبله . ذلك بأنهم كانوا يتقون كل ماله علاقة بالدين ، ويسلمون سائر الاعمال بالأوامر الخديوية المالية وقرار النظار الوطنيين . وبأن الجرائد المعارضة لم تكن تنتقد أحدا من رجال الانكيز الا قليلا ، وانما كانت تبالغ في انتقاد الوزارة المصرية وتلصق كل ما تكره من الاعمال بها ، وكانت تاقية هذا ان كل إصلاح حصل في مصر حفظ ونسب الى المحتلين . وكل ما كان ينتقد عليهم أو على الحكومة المصرية يسبهم قد نسيه الجمهور ، إما لأنه سلب ، وإما لأنه ألف ، وإما لأنه عمل عارض ليس له صورة باقية . واما تأثير هذا المسلك في خارج النظر المصري فهو أنه قد جعل للانكيز اسما سبيا ، وقدرنا عليا ، وصار مسلمو الشرق والغرب ، يفضلونهم به على جميع الافرنج أو جميع دول الارض .

لاجل هذا عجب كثير من الناس في هذه الأيام من تصدي لورد كينشن الى تحويل مصلحة الاوقاف الاسلامية الى نظارة مع علم الناس بأن النظار مجبورون على

ان يكونوا تحت سيطرة المتشد الانكليزي في مصر كما هو الواقع ، وكما صرح به ناظر خارجية انكلترة وسما ، وكما يفهم من اقتراح لورد كرومر من قبل (وسياي لهه )  
ولسكن اللورد اعد للأمر عدته ، واقنع به حكومته ، وحكومته وثقت من حكومة  
الآن ستانة بأنها تساعدنا على ما تريد عمله في مصر من هذا الامر وغيره وان كان له  
علاقة بالدين ، لعمله بفقوذ الخليفة الذي جرت بريطانيا توفذه الديني في الهند .  
وكانت الاسباب في مصر مهددة بما أضف قانون المطبوعات من حرية الجرائد . وما كان  
يخشى الا من الأزهر ، وقد شاع في البلد ان الأزهرين شرعوا في مطارضة قوية لكن  
الحكومة تلاقها بسرعة وحزم . فقدر اللورد كرومر على ما تمناه لورد كرومر ولم  
يخبراً على تنفيذ

مدح لورد كرومر في تقاريره مصلحة الاوقاف ولا سيما تقرير سنة ١٩٠٢  
ووصف تقدمها وشهد بأنها تعطي جميع المستحقين كل بارة يستحقونها في وقتها وانهم لم  
يكونوا يصلون الى حقوقهم من قبل هذا النظام . وأشار في بعض التقارير الى انتقاد  
بعض الناس عليها وحاجتها الى الاصلاح . وقال في تقريره عن سنة ١٩٠٢ - وهي  
السنة التي عقد فيها « الاتفاق الانكليزي الفرنسي وصدق عليه غيرهما من الدول -  
ان دخل الديوان بلغ في هذه السنة ٣٠٣٤٠٠٠ ج م » وفاقته ٢٢٠٤٠٠٠ ج م فالزيادة  
٨٣٤٠٠٠ ج م وان مال الاوقاف الاحتياطي بلغ ١٧٥٤٠٠٠ ج م في آخر ديسمبر  
سنة ١٩٠٤ (قال) وفي سنة ١٨٩٦ كان العجز في حساب ديوان الاوقاف ٢٧٤٠٠٠  
ومن ذلك الوقت انقلب العجز الى زيادة تعاضم ماما نعما حتى بلغ مجموع الزيادات في  
الثنائي سنوات الاخيرة لا اقل من ٤٠٩٤٠٠٠ ج م ( أي زهاء نصف مليون جنيه  
مصري ) ثم قال في خاتمة الكلام عنه بعد ذكر تنظيم هراري باشا حساباته مانعه :  
« ولم يجر في الاوقاف ما يذكّر غير ذلك ولا تزال ادارتها قاصرة جدا كما يعترف  
بذلك اولو الالباب من المسلمين . غير ان هذا الموضوع ليس من المواضيع التي  
يتعرض لها مشير الدولة البريطانية كثيراً » اه أي لعلمه بأمر الدين  
ثم قال في تقريره عن سنة ١٩٠٥ بعد التصريح بأن ديوان الاوقاف أصلح في  
السنوات الاخيرة بعض الاصلاح مانعه : « واعتقادي ان الاصلاح الوحيد المرضي هو  
وضع هذا الديوان تحت ادارة ناظر مسئول يكون عضوا في مجلس النظار وتيسر مراقبة أعماله  
كما ترأغب سائر النظارات أما الآن فانه تحت ادارة مدير عمومي مستقل عن مجلس النظار  
على الغالب » اه وانما قال : على الغالب ، لان حسابات الاوقاف تحت مراقبة نظارة المالية

فيعلم من هذا ان معنى مجمل مصلحة الاوقاف نظارة هو وضعها تحت مراقبة الانكليز أي ان الاموال التي تقام بها شعائر الاسلام في المساجد - ومنها ما هو المحرمين الشريفين - والتي يفتق منها على التمام الدين تكون تحت مراقبة وساطة المستشار المالي الانكليزي والمضد السياسي البريطاني مادام هذا هو الشكل الذي تدير به بريطانيا حكومة هذا القطر . ولا يوجد مسلم يرضى بهذا باختياره ، فكان من المنتظر أن تقوم قيادة القطر بالمعارضة والاحتجاج على هذا العمل ، ثم تردد صداه جميع البلاد الاسلامية ، وامكن حال دون ذلك ما أشرنا اليه وما نبينه من الاسباب والتهديدات التي اتخذت والامراع في التنفيذ . وكيف كان ذلك ؟

ان الذي شاع وذاع في البلد هو أن اللورد عرض المشروع على الخديو وقال ان حكومة لوندرة جزمت به ، فعارض الخديو أولا ، ثم اتفقا على استثناء الأستانة فباه على ان هذا المشروع يتعلق بالدين والسلطان هو الخليفة صاحب السلطة الدينية العليا ، فرفع الامر الى الأستانة فجاه الجواب حالا في أيام العيد بأن تحويل مصلحة الاوقاف الى نظارة جائز لان الامر في الأستانة كذلك . فقطعت فتوى الخليفة كل كلام في شكل المشروع كما قطعت جهيزة قول كل خطيب ، الا أن بعض الجرائد كالمؤيد بينت الفرق بين نظارات الأستانة ونظارات مصر بأن تلك مستقلة تحت سلطة الخليفة ، وشيخ الاسلام هو العضو الاول في مجلس النظار ، وهذه تحت مراقبة دولة أجنبية ، ولكن اللورد تلافى هذا الاعتراض قبل وقوعه بما اعلن وأشجع من خبر اتفائه مع الحكومة على أن لا يكون نظارة الاوقاف الجديدة مستشار انكليزي بل تكون مستقلة في أعمالها ويكون لها مجلس أعلى من المسلمين تقيد به تصرفات الناظر كالمجلس الاول في الجملة الحق أقول ان هذا كان مؤثرا ، وان جواب الأستانة لم يفعل في القلوب والانفواه ، فله في الجرائد والاقلام ، فالكين لم يقولوا فيه شيئا بأفلامهم ، قد قالوا بطوبهم وأفواهم ، ولكن ايقنوا بأنه لا بد من تنفيذ المشروع ، فصار همهم في حله مسورا عما يكفل استقلال أوقافهم ، وصرف أهوالها في مصالحهم ، وجعل القول الفصل فيها لهم دون الاجانب . فكان جمهور الامة يود تأخير صدور الامر المالي به الى أن تمتد الجمية التشريعية في أوائل السنة الآتية - وما هي بعيد - لتصدق عليه وتقرر به قنطمان به قلوب الامة . وقد كررت جريدة المؤيد القول في هذا الاقتراح . وكتب سعد باشا زغلول الشريف بمعارفه القانونية والاجتماعية وباستقلال الرأي مقالا في المقطع نقلته سائر الجرائد اقترح فيه ( المنار - ج ١٢ م ١٦ ) ( ١١٤ ) ( المجلد السادس عشر )

ان يكون رأي الجمعية التشريعية قطعيا نافذا فيما يرض عليها من ميزانية نظارة الاوقاف وما يوضع له من اللوائح والنظام . وقد ايد اقتراحه بالبيان الذي صادف استحسان جمهور المسلمين . وانما قلت جمهور المسلمين لأنه يوجد في المسلمين كما يوجد في غيرهم من الشعوب من لا يبالي بالمصالح الدينية العامة ، ومن لا يبالي بالمصالح الدنيوية العامة ايضا ، ومن لا يعرف له رأي لانه لامة يتابع كل أحد في مجلسه ، وناهيك بمن يدهنون لاصحاب السلطنة والتفرد في كل شيء .

ونشرت نبذة في جريدة المؤيد عزيزت الى عالم من كبار العلماء تتضمن اقتراحا آخر وبما كان اصدق مسبر عن رأي الجمهور في هذا الامر لأنني سمعت بعض الأذكياء يتحدثون به قبل نشر المؤيدله ويقولون ان هذا هو الذي يوده جميع المسلمين : وهاك نص تلك النبذة :

### الرأي الاسلامي العام في مسألة الاوقاف

لعالم من كبار علماء المسلمين

عرف القراء رأي المؤيد الخاص في هذه المسألة المهمة . وقد كان همتا في هذه الأيام مصروفا الى الوقوف على الرأي الاسلامي السائد في جميع الطبقات المفكرة من المسلمين فيها . فططنا بعد كثرة السؤال واكتشاف الآراء ان جمهور المسلمين لم تظهر لهم فائدة مقولة في هذا التفسير والتحويل في ادارة هذه المصلحة الاسلامية فكان هذا داعية الوسواس وسوء الظن ، وسرى فيهم اعتقاد أن هذا التفسير تمهيد لصرف اوقاف المسلمين في بعض الامور العمومية التي يجب الاتفاق عليها من خزينة الحكومة أو من جميع طوائف الامة ، فيشارك المسلمين غيرهم من الطوائف في منفعة اوقافهم التي وقفها سلفهم لمصالحهم وشعائرهم الخاصة بعبادة الله تعالى وتقربا اليه . ونحن نبري الحكومة وكذا المحتلون من ارادة ذلك أو الرضاء به . ونقترح على أولي الامر مولانا الحديو ورجال حكومته أن يجعلوا في نص لائحة الاوقاف الجديدة أو الامر المالي الذي يصدر في هذه المسألة ما يزيل وسواس الامة وتطمئن به قلوبها وهو أن لا يصرف شيء من أموال الاوقاف في غير الشعائر الاسلامية والتعليم الاسلامي وسائر المصالح الخاصة بالمسلمين ، حتى يتم الحياص والعام ان اوقاف المسلمين سائلة لهم كثيرهم من الطوائف التابعة للحكومة المحلية (محفوظ)

ثم صدر الامر المالي بالشروع وفي مقدمته اشارة الى معنى هذا الاقتراح . وفيه من الضمان ما يراه القراء وهذا نصه :

## ﴿ صورة الأمر المالي تحويل مصلحة الأوقاف الى نظارة ﴾

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ بالتصديق على لأئحة الأوقاف ومراعاة لرغبتنا في زيادة تحسين السير في جميع المصالح اليومية بحكومةنا وتمكين رعايانا من الاشتراك في مراقبة مرافق الأمة طبقاً للقوانين النظامية ونظراً للازدحام الذي طرأ على الاعمال القائم بها ديوان عموم الأوقاف واتساع نطاق الامور المتكولة اليه وتمدها فضلاً عما هو منظور لها من النماء ونظراً الى الفائدة التي ترتب حينئذ على جعل هذا الديوان نظارة يتولى شؤونها ناظر بعنوان « ناظر الأوقاف » يدخل في هيئة مجلس النظار ، ويمطى له توكيل منا بالصيغة المقررة من قديم الزمان ، ويدير الاعمال التي من اختصاص ديوان عموم الأوقاف بنفس المسؤولية الملقاة على عاتق صائر انظار في نظاراتهم ، بحيث يبقى مصلحة الأوقاف استقلالها الذاتي ، وتكون ميزانيتها قائمة بنفسها على حدتها ، ويكون على هذا الناظر السهر على حسن سير تلك المصلحة ، واستعمال أموالها في شؤون الأمة الاسلامية ، والمحافظة على الاحترام الواجب للشروط والقيود المدونة في الوصيات طبقاً لاحكام التمرع الشريف ، مع الاهتمام باقامة الشعائر الدينية والاعمال الخيرية المتعلقة بها كما يجب ، والرجوع الى المحسنة الشرعية في جميع الاحوال التي نصت اللائحة الحالية على الرجوع فيها اليها

ولما كان من الضروري دقة البحث في التمديلات والتحسينات التي قد تدعو الحاجة الى ادخالها في نظام مصلحة الأوقاف ، ومن المفيد ان يضم الى الناظر المشار اليه مجلس يباونه في هذه المهمة ويحل محل مجلس الأوقاف الاعلى الحالي بنفس الاختصاصات المخولة له ، بحيث تبلغ نتيجة هذا البحث الى مجلس النظار ، كما ان كل تعديل في النظام الحالي يجب تقديمه الى الجمعية التشريعية للمناقشة فيه ثم عرضه علينا لصدوره في صيغة قانون -

فبعد موافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

المادة الاولى - تنشأ نظارة الأوقاف يتولى ادارتها ناظر يباونه وكيل نظارة

ويحل محل ديوان عموم الأوقاف

المادة الثانية - يتألف المجلس الاعلى من ناظر الأوقاف بصفة رئيس ومن

شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية ومن ثلاثة أعضاء آخرين يكون تعيينهم من  
بناء على طلب مجلس النظارة

فإذا حدث مانع لناظر الأوقاف تكون رئاسة المجلس الأعلى لو كبل نظارة الأوقاف  
وإذا حدث مانع لواحد من العاملين المشاركين فيقوم مقامه عالم آخر يمينه مجلس النظارة  
وتكون مداورات المجلس صحيحة أن حضره أربعة من الأعضاء على الأقل  
وعند انقسام الآراء يكون رأي الرئيس مرجحاً

المادة الثالثة - تكون ميزانية الأوقاف نافذة للمعول بمقتضى إرادة خديوية تصدر من  
بناء على طلب نظارة الأوقاف وتصديق المجلس الأعلى وبعد أخذ رأي الجمعية التشريعية  
ويقدم للجمعية التشريعية أيضاً الحساب الختامي لكل سنة بعد اقتضاها  
المادة الرابعة - تلتزم جميع النصوص المخالفة لأمرنا هذا . وفي جميع النصوص  
الأخرى يكون اسم - ناظر الأوقاف - ونظارة الأوقاف - بدلاً من مدير عموم  
الأوقاف - وديوان عموم الأوقاف

المادة الخامسة - على رئيس مجلس النظارة تنفيذ أمرنا هذا ويسري العمل به  
بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمراسم القبة ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٣٦ - نوفمبر سنة ١٩١٣ عباس حلمي



هذا هو نص الأمر العالي الخديوي بمجمل مصلحة الأوقاف نظارة . وخير ما فيه  
النص في مقدمته على صرف أموال هذه الأوقاف في مصالح المسلمين ومراعاة الأحكام  
الشرعية فيها . فإن هذا النص يؤمن للمسلمين من ضياع شيء من أوقافهم على غير  
مصالحهم إذا روعي والزم . وبهذا تكون هذه المصلحة خيراً مما كانت عليه من هذا  
الوجه فإن كثيراً من أهل العلم والدين ينتقدون تخصيص خمسة آلاف جنيه من أوقاف  
المسلمين لمدرسة الجامعة المصرية التي هي مدرسة دينية عامة ، لانما لها الإسلامية  
ولا معالمها ولا طلابها من المسلمين وحدهم . وقد صدر الأمر العالي الخديوي  
بتعيين أحمد حشمت باشا ناظر المعارف ناظر الأوقاف وهو الذي اتفق على التفتة به  
الأمير والعميد ، وله في الأمة ذكر حميد ، وهما بحث شرعي مهم :

نظارة الأوقاف في نظر الشرع الاسلامي

لم نكتب في هذه المسألة شيئاً قبل انتهائها إذ ليس من عادتنا الدخول في السياسة  
أو الإدارة المصرية العملية وإنما نكتب ما نكتب في بعض المسائل لأجل العبرة والتاريخ .

وقد كان سألنا بعض كباره الانكليز هل تحويل مديرية الاوقاف الى نظارة جائز في الدين الاسلامي أم لا ؟ فكان عما قلناه في الجواب : اذا كان المراد من هذا التحويل تسمية المتولي لامور الاوقاف والمصرف فيها « ناظرا » فهذه التسمية هي الموافقة لأصطلاح الشرع ، اذ الذي يعرف في كتب الفقه لفظ « ناظر الوقف » « وناظر الاوقاف » وأما لفظ « مدير الوقف » فلا يذكر فيها ، واذا كان المراد من هذا التحويل تغيير نظام ادارة الاوقاف وجعل الناظر المتولي لها تحت سيطرة اجنبية كما هو شأن نظام الحكومة المصرية غير مستقل بسمه فيكون له حكم آخر ... وذكرنا له ذلك الحكم بالأجمال وان التفصيل فيه يتوقف على معرفة ذلك التفسير ما هو

تعيين ناظر الاوقاف وعزلهم من حقوق قضاء الشرع . وكان ناظر الاوقاف العمومية التي يديرها الديوان قبل هذا التحويل هو الخديو عباس حلمي باشا ، وكان مدير الاوقاف وكلا شرعيا عنه . والمفهوم من نص الامر العالي ان الامر في هذا بقي كما كان ، وان الناظر الجديد ناظر سياسي يكون وكلا للناظر الشرعي ، فهو كما جملة ناظر سياسي يجعله وكلا شرعيا عنه ، فجميع تصرفاته الشرعية تكون له بصفة الوكالة عن الناظر الشرعي ، والذي له بالأصله وصفه النظارة هو ما عدا ذلك كما شاركه في اعمال مجلس الناظر ومن هنا يظهر الفرق بين الناظر في الاسنانة والناظر في مصر عند الفقهاء ، فالذي يولي الناظر هناك هو صاحب السلطة الشرعية العليا هناك وهنا ، وهو الذي يولي شيخ الاسلام وقاضي مصر ويأذن لشيخ الاسلام بتولية قضاء الشرع وعزلهم ، وهو الذي يولي خديو مصر نفسه فليس له من السلطة الشرعية الا ما اعطاه في فرمان توليته وتقي من مباحث هذه المسألة ان الحكومة جعلت شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية عضوين في المجلس الاعلى لهذه النظارة ليضمن المسلمون على كون اوقافهم لا تصرف فيها الا على وفق شرعهم وحسب مصالحهم ، وكون معاهد التسليم الديني تبقى مضمونة التقدم والارتقاء . ووضاء المتحد الانكليزي بهذا مع عدم تعيين مستشار انكليزي لهذه النظارة مما يقصد به ائناع المسلمين بأن الانكليز لا يريدون من هذه النظارة شيئا ينافي مصلحة المسلمين الخصة .

وقد يقال هنا لم لم يجعل نصف أعضاء هذا المجلس من علماء الشرع ونصفه من علماء الادارة والنظام مع كون الترجيح في هذه الحالة بين التصفين يكون للناظر الذي هو من القسم الثاني وان لم يحضر من اعضائه الا واحد فقط ؟ واذا فرضنا الآن ان الشيخين ارتابا في المجلس رأيا أو اقتراحا مقترحا مبنيا على جعل بعض الأعمال

مطابقا لحكم الشرع أو مصلحة الماعه الدينية وخالفهما فيه سائر الأعضاء وهم الأكثر فكيف يتحقق ما ذكرناه من حكمة تعيينهما وهما لا يرجح لهما رأي في المجلس الا اذا وافقهما الناظر وسائر الاعضاء ، وهؤلاء اذا خالفوا الشيخين فقد رأيتهم حتما ؟ لا أحد لهذا السؤال جوابا يؤيد الحكومة الا أن وجود الشيخين يضمن ما ذكر من موافقة الشرع والمصالح الاسلامية بيانها للمجلس ما عساه يخفى على سائر الأعضاء من الاحكام وحاجات الماعه الدينية ، ولا يخفى حينئذ أن مخالفا سائر الاعضاء وكلام من المسلمين الذين تجتهد الحكومة في جعلهم من أهل الاستقامة واستقلال الرأي . والحق ان استقامة أعضاء المجلس الأعلى لهذه النظارة واستقلالهم وكفاءة الناظر هي التي عليها المدار في الاصلاح المطلوب ، فنسأل الله تعالى لهم التوفيق

### ﴿ الاصلاح في نظارة المعارف ﴾

( في عهد أحمد حشمت باشا )

ان المصريين الذين تعلموا في المدارس المصرية من أميرية وأهلية وأجنبية يدون في هذا القطر نبات الالوف ، وفيهم ألوف كثيرة يحملون شهادات التعليم الثانوي والتعليم العالي . ولكن الذين ينفسون البلاد يعلمهم قليلون جدا ، وأكثرهم كل على الامة يتفقون كثيرا ولا يربحون الا قليلا . ويندرو أن يوجد فيهم من يقدر على الاستقلال بحمل يحصل به قوة ، جمهور الفلاحين الاميين خير منهم وأفتح للبلاد لان مدار حياتها على عملهم ، وأكثر ما يستخرجونه من خيرات الارض يتفقه المتعلمون في شهورهم ووزيتهم وهوهم فيبيعون للاجانب الحظ الاوفر من هذه الاموال ، ثم ان حفظ أكثر هؤلاء المتعلمين من الحياة المنوية ليس أشرف ولا أرقى من مستلهم من الحياة المادية بل ربما كان دونه . وعن بحث عن أسباب ذلك يمر في أول الطريق بالسبب الأول له وهو التصد من التعليم ، فلك ان أكثر المتعلمين يقصدون من التعلم شهادة يكون لهم بها رزق يفتنون من الحكومة . فهم لا يقصدون تهذيب أنفسهم وتكميلها بالفعل ولا الاستفادة على الاعمال الاستقلالية التي تربي الامة . فاذا تجاوز هذا السبب يلقاه وراءه السبب الثاني ، وهو كون التعليم نظريا لا عمليا في الغالب . فمن تدبر هذين السببين يبرق فية طامع فيه حشمت باشا من الاصلاح العظيم بفتح أبواب التعليم العملي لعلوم اللسان وعلوم الحياة ، إذ أنشأ مدارس جديدة لازراعة والصناعة والتجارة وما يتعلق بها من علوم الاقتصاد والقوانين وقنون مسك الدفاتر والحاسبة وأعمال المعارف ( البنوك )

والشركات والسمسرة ، وعني بإصلاح مدرسة الزراعة ومدرسة الهندسة ومدرسة الصنائع التي كانت من قبل

وأهم بمدارس البنات كما أتم بمدارس البنين شمول التعليم فيها من الطريقة النظرية والحفظات اللسانية الى الطريقة العملية ، بتعليم كل ما يحتاج اليه ربان البيوت في اعادة بيوتهم ، وأنشأ مدرسة جديدة داخلية سميت مدرسة التدبير المنزلي تعلم البنات فيها الدين والادب وحفظ الصحة والحساب وجميع أعمال البيوت من طبخ وغسل وكي ثياب وخياطة وتطريز وترقيع .

وحول التعليم عن اللغة الانكليزية الى اللغة العربية في التعليم الاول والثاني وبعض التعليم العالي ، وانما لجنة لاجل ترجمة الكتب بالعربية ، وفتح ابواب الامل لمن يتقن الكتب التي تحتاج اليها المدارس بشراء النسخ الكثيرة منها . وشرع في طبع عدة كتب نفيسة من آثار علمائنا على نفقة دار الكتب الخديوية . وآخر ما عني به جعل تعليم اللغة العربية عمليا أيضا لتكون اللغة ملكة في اللسان والقلم . وكان آخر ما أصدره من المنشورات في ذلك وهو :

### ﴿ المنشور الاول ﴾

وضع علماء العصور السابقة الشكل في اللغة العربية ليدل على هيئة النطق بالحروف الطباعية في سبغ الكلمات ، فهو من الاجزاء الضرورية في الكتابة العربية ، والحفاظة عليه من اقوى الاسباب في صحة اللغة ، ومن اعظم وسائل التسهيل على القارئ وتركه يؤدي في كثير من الاحيان الى الخطأ أو الالتباس في نطق الالفاظ ، والى صعوبة القراءة . فمن الواجب استعماله في الكتب على العموم ، وفي كتب التعليم على الخصوص ، وفي كتب تعليم اللغة العربية على الاخص

ولكن كتب تعليم تلك اللغة المستعملة بالمدارس كثير منها خال من الشكل بلونة والقليل منها مشكول شكلا غير واف بالحاجة

وبما ان الشكل من الاهمية بالكتابة العظمية ، وعليه المدار في انتشار صحيح اللغة بين الجمهور على العموم ، والتعليمين على الخصوص ، رأيت النظر ان تلفت المؤلفين الى التدقيق في رعاية هذا الامر الاساسي فيما يؤلفونه من كتب التعليم ، ولا سيما فيما يخص منها بالكتابة والمدارس وسائر معاهد التعليم التي تحت اشرافها وتلمن النظارة انها من الآن فصاعدا لا تقبل من كتب تعليم اللغة العربية للكتابة

الاولية ، والمدارس الابتدائية والثانوية ، الا ما كان مشكولا شكلا تاما . سواء كان مقداً اليها لتقرره من جديد أم مطلوباً إعادة طبعة مما سبق لها تفريره كما انها تفضل من الكتب المذكورة الخاصة بالمدارس العالية ما كان بالشكل التام

### ﴿ المنشور الثاني ﴾

ملخصه أن كل ما يقدم الى النظارة من المؤلفات التاريخية والجغرافية او يطلب منها إعادة طبعه يجب ان تضبط فيه الاعلام بالشكل التام ، وكذا كل كلمة يمكن ان يقع فيها الالتباس .

### ﴿ المنشور الثالث ﴾

طريقة تحفيظ الفعاح المنتخبة باقراء النسخ قبل تفسير ما فيها من المفردات اللغوية والاساليب الغريبة ، قلما تأتي بالفائدة المقصودة من استظهار المختارات الشعرية والنثرية « وهي التخلع من متن اللغة والتوسع في أساليب تراكيبها »

لذلك رأينا أن نلفت حضرات المعلمين الى ما يأتي

(١) أن يبد الملم قبل الشروع في التحفيظ - ما يحتوي عليه القطعة من المفردات اللغوية ويكتبها سلسلة بعضها تحت بعض على شكل عمودي ويكتب امام كل كلمة اللفظ الذي يفسرها

(٢) أن تكون كتابة الاسماء المطلوب تفسيرها على صيغة المفرد ، واذا مست الحاجة تقرون بمثنياتها وجموعها . وأن تكون كتابة الافعال ايضاً على صيغة الماضي ، واذا دعت الحال تصحب بالمضارع والامر ، وأن يضبط بالشكل ما يلزم من احرف الكلمة لصحة التعلق بها

(٣) أن يكاف التلاميذ تفهم الكلمات وتفسيرها . واستظهار جميع ذلك . ويختبرهم فيه بالسؤال والمذاكرة

(٤) بعد التحقق من استنبات التلاميذ الكلمات وتفسيرها ، يقرأ معهم القطعة ويفهمواياهم معانيها المرادة والاساليب الغريبة التي يظن غرضها دلي افهامهم ، ليكون ذلك بمثابة تطبيق لاستعمال المفردات اللغوية في تراكيب القطعة ثم يكلفهم حفظ تلك القطعة

ويحسن اتباع هذه الطريقة في المطالعة المقصود بها فهم المعنى ذلك اجدر لاستقرار اللغة في نفوسهم ، وحضور مفرداتها وأساليب تراكيبها في ذهنهم ، فيجدون بعد ذلك ما يريدونه من مبانيها ومعانيها طوع مرادهم ، وعلى طرف استنهم وأسنة أفعالهم .  
( للوضوح جية )